

دور النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات الاستثمار بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية -دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن الجلفة-

الأستاذ. نوار محمد. جامعة الجزائر 3.

الأستاذ. باكريه علي. جامعة الجزائر 3.

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية الدور الذي يكتسبه النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال المعلومات التي يقدمها للمستخدمين من خلال مخرجاته (القوائم المالية). ومن خلال الدراسة التطبيقية التي كانت على إحدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية (مؤسسة مطاحن الجلفة)، نجد أن المعلومات التي تتيحها مخرجات (القوائم المالية) مؤسسة الدراسة يمكن تحليلها باستخدام التحليل المالي الساكن وتفسير نتائجها، والتي من خلالها يمكن للمستثمرين سواء حاليين أو مستقبليين من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالاستثمار في المؤسسة أو لا وهذا بناء على هذه المعلومات.

Summary:

This paper deals with the role of the financial accounting system in rationalizing investment decisions in economic institutions through information provided to users through its outputs (financial statements).

Through the applied study of one of the national economic institutions (Djelfa Mills Corporation), the information provided by the institution's financial results can be analyzed using the static financial analysis and the interpretation of its results, through which investors, whether current or future, can make decisions Rachida relates to investment in the institution or not and this is based on this information.

مقدمة:

إن ما حدث على الصعيد الدولي من تغيرات وتطورات كان له الأثر على الصعيد المحلي، والجزائر كما نعلم ليست منعزلة عن العالم الخارجي، فكل ما يشهده العالم من تغيرات له تأثير كبير وحتمي على المستوى المحلي. حيث قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات في مجال المحاسبة، لتعمد في الأخير على تبني النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، الذي غير المعالم والمفاهيم وأبرز مفهوم المحاسبة المالية الذي أضفى بعدا ماليا للقوائم المالية "مخرجات النظام المحاسبي المالي".

وعليه فالإشكالية التي تعالجها الورقة البحثية تتمثل في:

كيف يعمل النظام المحاسبي المالي على ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية؟

وللإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية تم تقسيم الدراسة الى محورين هما:

✓ المحور الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

✓ المحور الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الجلفة

المحور الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

عمدت الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات المحاسبية من أجل إصلاح المنظومة المحاسبية، من خلال

تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية.

اولا: مفهوم النظام المحاسبي المالي وخصائصه

يعد النظام المحاسبي المالي وليد الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر وفي ما يلي مفهومه وخصائصه:

1- مفهوم النظام المحاسبي المالي

في ما يلي المفهوم الاقتصادي والقانوني للنظام المحاسبي المالي:

1-1- من الناحية الاقتصادية: عرف القانونون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03، حيث سماه بالحاسبة المالية: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة في تصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".¹

والشيء المميز في النظام المحاسبي المالي هو تسمية " المحاسبة المالية " وهي تسمية ذات دلالة مهمة حيث أن نظام المعايير المحاسبية ترتبط بالجانب المالي أكثر من الجانب المحاسبي، و أن كل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية ويستبعد القيمة المحاسبية المعمول بها سابقا واهتمامه بالتحليل المالي.

ويمكن إبراز البعد المالي للنظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:

- تركيزه على المفهوم المالي للعناصر أكثر من المفهوم المحاسبي فإحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المقدمة غنية بالمؤشرات المالية فهي تعكس بصدق المركز المالي للمؤسسة؛
- تقييم أداء و نجاعة نشاط المؤسسة من خلال جدول حساب النتائج؛
- يتيح إمكانية قياس وضعية الخزينة وقدرة المؤسسة على توليد النقدية (من خلال جدول التدفقات النقدية).²

وبالتالي يتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد إطارًا مرجعيًا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تتسم بإنشاء كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة وتتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبية الدولية.

1-2- من الناحية القانونية: نظام المحاسبة المالية الجديد هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المحبزة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها. ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكمييات تطبيقه، ويشتمل على:

- إطار مرجعي يتطابق مع الإطار المرجعي IFRS؛
- مجال تطبيق النظام المحاسبي الجديد؛
- مفاهيم وقواعد تقييم الأصول والخصوم، الأعباء والنواتج والمعلومات الواجب إظهارها في القوائم المالية الخاصة بكل من هذه الأصناف؛
- أشكال القوائم المالية ومدونة الحسابات وقواعد استعمالها؛
- النظام الواجب تطبيقه على الوحدات المصغرة.³

2- خصائص النظام المحاسبي المالي

من خلال ما سبق يمكن استخراج الخصائص المميزة للنظام المحاسبي المالي، وهي:

-يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد الدولي وإعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة؛

-الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات؛

-يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة ومقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات. 4

ثانيا: الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

1- تعريف الإطار التصوري

إن من أهم ما يختص به النظام المحاسبي المالي أنه تم اعتماده على أساس إطار تصوري (مفاهيمي) وهو أمر لم تعهده المحاسبة في الجزائر قبل تبني النظام المحاسبي المالي.

ولقد ورد تعريف الإطار التصوري في المادة 07 من القانون رقم 07-11 بأنه "يشكل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل".⁵

وحسب ما ورد وفق هذه المادة المذكورة أعلاه فإن الإطار التصوري:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي يتعين التقييد بها والخصائص النوعية للمعلومة المالية. وهو يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة؛

- يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي.

وحسب المادة 03 من القانون 08-10 يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على:

- تطوير المعايير، وتحضير الكشوف المالية؛

- تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية؛

- إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير.⁶

سنتناول فيما يلي باختصار أهم ما جاء في الإطار التصوري حسب التسلسل الذي ورد به:

2- نطاق التطبيق

ينص القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي الجديد، أن المحاسبة المالية لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

ينص القانون المتكرر أعلاه أن الكيانات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة⁷.

3- المبادئ والقواعد المحاسبية للنظام المحاسبي المالي

تمثل المبادئ والقواعد المحاسبية التي تبناه النظام المحاسبي المالي في:

- محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق): أي أن تأثيرات المعاملات والأحداث الاقتصادية يتم الاعتراف بها عندما تحدث وليس عندما تحدث تدفقات نقدية؛
- قابلية الفهم: يشترط في المعلومة المالية أن يتم عرضها بوضوح بعيدة عن التعقيد حتى يتمكن المستخدمين من فهمها⁸؛
- الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والمحاسبية تم تسجيلها على أساس وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها.
- قابلية المقارنة: أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لسنوات سابقة أو مع مؤسسات أخرى⁹.
- المصدقية: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة¹⁰؛
- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة؛
- تغليب الواقع الاقتصادية على المظهر القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني، لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية، فمثلا عملية القرض التجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية¹¹.

ثالثا: أهداف النظام المحاسبي المالي

- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي والذي يهدف إلى:
- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبة موحدة؛
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم؛
- تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة والفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم؛

- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات، إعادة تقييم عناصر الميزانية، حساب الاهتلاكات، كيفية معالجة المؤونات، توحيد الإجراءات المحاسبية بهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة.¹²
- إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمون الداخليين والخارجيين لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة مع المؤسسة.¹³

المحور الثاني: تحليل القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الجلفة

سيتم دراسة وتحليل القوائم المالية لاحد المؤسسات الاقتصادية الوطنية وهي مؤسسة مطاحن الجلفة، وهذه الأخيرة هي مؤسسة ذات طابع اقتصادي إنتاجي- تجاري، تعتمد كلياً على تحويل القمح بنوعيه اللين والصلب إلى مواد موجهة للاستهلاك من جهة واستخراج مستخلصات الحبوب لتغذية الأنعام.

أولاً: التحليل المالي الساكن لمؤسسة مطاحن الجلفة

بهدف تحليل الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الجلفة سيتم الاعتماد على الميزانية المختصرة للمؤسسة لثلاث سنوات، وحساب اهم مؤشرات التوازن المالي، بالإضافة الى بعض النسب المالية.

1- عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة وحساب مختلف المؤشرات المرتبطة بها

إن هدف الميزانية المالية (ميزانية السيولة / استحقاق) هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، وهي كما يلي:

الجدول رقم(01): الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الجلفة الوحدة: 01 دج

2014		2013		2012		الأصول
النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	
60,04	1114007012,30	57,00	1046269003,64	59,69	1060197505,68	الأصول الثابتة
39,96	741564079,64	43,00	789146304,21	40,31	715829139,21	الأصول المتداولة
18.73	138925528,13	14.25	112497212,65	14.44	103359992,79	قيم الاستغلال
77.10	571715202,48	74.07	584491984,72	81.3	581963096,72	قيم قابلة للتحقيق
4.17	30923349,03	11.68	92157106,84	4.26	30506049,70	خزينة الأصول
100,00	1855571091,94	100,00	1835415307,85	100,00	1776026644,89	المجموع العام للأصول
2014		2013		2012		الخصوم
النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب	المبالغ	
82,20	1525232246,36	79,40	1457302079,18	57,89	1028067652,22	الأموال الدائمة
69,60	1061613301,87	71,72	1045126582,94	99.24	1035997601,98	الأموال الخاصة
30,40	463618944,49	28,28	412175496,24	0.76	7929949,76	الديون طويلة الأجل
17,80	330338845,58	20,60	378113228,67	42,11	747958992,67	الخصوم الجارية
100	330338845,58	100	378113228,67	100	747958992,67	ديون قصيرة الأجل
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	خزينة الخصوم
100,00	1855571091,94	100,00	1835415307,85	100,00	1776026644,89	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملاحق من(01) إلى(06).

2- حساب مؤشرات التوازن المرتبطة بالميزانية المالية

أ- رأس المال العامل سيولة FR_L : يمكن حساب رأس المال العامل سيولة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): رأس المال العامل سيولة FR_L الوحدة: 01 دج

البيان	2012	2013	2014
الأموال الدائمة	1028067652,22	1457302079,18	1525232246,36
-الأصول الثابتة	1060197505,68	1046269003,64	1114007012,30
رأس المال العامل سيولة FRL	-32129853,46	411033075,54	411225234,06

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رأس المال العامل الصافي للسنة الأولى سالب وهو يدل على أن الأموال الدائمة لم تغطي كامل الأصول الثابتة، وبالتالي جزء من الأصول الثابتة ممول بالديون قصيرة الأجل، بينما في السنتين الموالتين تم تسجيل ارتفاع كبير في رأس المال العامل الصافي، وتفسير هذا أن المؤسسة دخلت في مشاريع استثمارية تفوق طاقتها التمويلية. وللتفسير أكثر تم التفصيل في أجزاء ومكونات رأس المال العامل سيولة، كالتالي:

- رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية¹⁴. وهو كالتالي:

جدول رقم (03): رأس المال العامل الخاص الوحدة: 01 دج

البيان	2012	2013	2014
الأموال الخاصة	1035997601,98	1045126582,94	1061613301,87
-الأصول الثابتة	1060197505,68	1046269003,64	1114007012,30
=رأس المال العامل الخاص FRP	-24199903,70	-1142420,70	-52393710,43

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رأس المال العامل الخاص للسنوات الثلاث سالب وهو يدل على أن الأموال الخاصة لم تغطي كامل الأصول الثابتة، وبالتالي فإن جزء من الأصول الثابتة ممول بالديون. ففي سنة 2012 كان جزء من الأصول الثابتة ممول بالديون قصيرة الأجل، وفي سنة 2013 انخفضت الديون بجزء كبير، أما في سنة 2014 قامت المؤسسة بالاعتماد بدرجة كبيرة على الديون.

- رأس المال العامل الإجمالي: يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وان اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة

للتحقيق وجاهزة)، من أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها. ويظهر مدلول المقارنة أكثر في المؤسسات التجارية¹⁵. يمكن حساب رأس المال العامل الإجمالي في الجدول التالي:

جدول رقم(04):رأس المال العامل الإجمالي الوحدة: 01 دج

البيان	2012	2013	2014
قيم الاستغلال	103359992,79	112497212,65	138925528,13
+القيم القابلة للتحقيق	581963096,72	584491984,72	571715202,48
+القيم الجاهزة	30506049,70	92157106,84	30923349,03
=رأس المال العامل الإجمالي	1297792235,93	789146304,21	741564079,64

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من أن ر م ع إ متناقص خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض الاستثمار في الأصول المتداولة. - رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر على الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة¹⁶. يمكن حساب رأس المال العامل الأجنبي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(05):رأس المال العامل الأجنبي الوحدة: 01 دج

البيان	2012	2013	2014
الديون الطويلة والمتوسطة الأجل	-7929949,76	412175496,24	463618944,49
+الديون القصيرة الأجل	747958989,67	378113228,67	330338845,58
=رأس المال العامل الأجنبي	740029039,91	790288724,91	793957790,07

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي يتزايد من سنة إلى سنة خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع لاعتماد المؤسسة على الديون من سنة لأخرى، وحسب ما ذكره أحد الموظفين في قسم الإدارة المالية أن المؤسسة قامت باقتراض 26 مليار سنتيم لفتح خطي إنتاج.

ب- احتياجات رأس المال العامل: يمكن حساب احتياجات رأس المال العامل:

الجدول رقم(06):احتياجات رأس المال العامل الوحدة: 01 دج

البيان	2012	2013	2014
إحتياجات التمويل (قيم الاستغلال+قيم قابلة للتحقيق)	685323089,51	696989197,37	710640730,61
موارد التمويل (ديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)	747958989,67	378113228,67	330338845,58
الاحتياجات من رأس المال العامل	-62635900,16	318875968,70	380301885,03

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن احتياجات رأس المال العامل في السنة الأولى سالب وهو يدل على أن احتياجات الدورة مغطاة بواسطة موارد الدورة، أما في السنوات الموالية أصبحت غير مغطاة، وبالتالي على المؤسسة تحصيل حقوقها من الغير أو تصريف مخزونها حتى تحقق التوازن بين احتياجات الدورة وموارد الدورة.

ج- الخزينة الصافية: يمكن حساب الخزينة الصافية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07): الخزينة الصافية الوحدة: 01 دج

2014	2013	2012	البيان
30923349,03	92157106,84	30506049,70	القيم الجاهزة
0,00	0,00	0,00	السلفات المصرفية
30923349,03	92157106,84	30506049,70	الخزينة الصافية
411225234,06	411033075,54	-32129853,46	رأس المال العامل سيولة FRL
380301885,03	318875968,70	-62635900,16	الاحتياجات من رأس المال العامل
30923349,03	92157106,84	30506049,70	الخزينة الصافية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن **الخزينة موجبة** خلال كل سنوات فترة الدراسة وهذا راجع لكون رأس المال العامل (هامش الأمان) أكبر من احتياجات الدورة، حيث نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في السنة الأولى ولكن الاحتياج في رأس المال العامل كان أقل منه، وفي السنة الثانية والثالثة نلاحظ أن رأس المال العامل موجب وأكبر من احتياجات الدورة، أي أن هامش الأمان استطاع تغطية كافة احتياجات الدورة وبقي رصيد مالي يتمثل في الخزينة. كما نلاحظ ارتفاع الخزينة من السنة الأولى إلى السنة الثانية بضعفين لتعود في السنة الثالثة كما كانت عليه في السنة الأولى بالتقريب.

3- حساب النسب المالية

بالاعتماد على الميزانية المالية تم حساب أهم النسب المالية، وفيما يلي عرض لأهم هذه النسب والتعليق

عليها:

3-1-دراسة نسب السيولة

الجدول رقم(08): نسب السيولة

2014	2013	2012	طريقة الحساب	البيان
2,245	2,087	0,957	الأصول المتداولة / د ق أ	نسبة السيولة العامة
1,824	1,790	0,819	(المدينون الأقل من سنة+المتاحات)/الخصوم الأقل من سنة	نسبة السيولة المختصرة
0,094	0,244	0,041	المتاحات/ الخصوم الأقل من سنة	نسبة السيولة الجاهزة
0,400	0,430	0,403	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	نسبة سيولة الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

أ- نسبة السيولة العامة: يتم استخدام هذه النسبة لمقاربة سيولة الأصول باستحقاق الخصوم في الأجل القصير، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في السنة الأولى أقل من الواحد، معناه أن المؤسسة في هذه السنة لو حولت الأصول المتداولة كلية إلى سيولة فإنها لن تغطي الديون قصيرة الأجل، وكونها أقل من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل في هذه السنة سالب؛

أما في السنتين الموالتين هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن الأصول المتداولة تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 208.7 %، و224.5 % على التوالي، وكونهما أكبر من الواحد فهذا يدل على أن رأس المال العامل لهذين السنتين موجب؛

ب- نسبة السيولة المختصرة: يتم استخدام هذه النسبة بافتراض أن المخزونات بأنواعها ضمن عناصر الأصول المتداولة قد تكون صعبة التحويل إلى سيولة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أقل من الواحد في السنة الأولى، معناه أن المؤسسة في هذه السنة لو حولت الأصول المتداولة باستثناء المخزونات إلى سيولة فإنها لن تغطي الديون قصيرة الأجل، أما في السنتين الموالتين هذه النسبة أكبر من الواحد، وهذا يعني أن الأصول المتداولة ماعدا المخزونات تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 179 %، و182.4 % على التوالي.

ج- نسبة السيولة الجاهزة: تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزامات المؤسسة من الديون قصيرة الأجل بافتراض أن الأصول المتداولة الأخرى بطيئة التحول إلى سيولة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في السنة الأولى ضئيلة جدا، معناه أن المؤسسة لو أرادت تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام سيولتها الجاهزة فقط فإنها لن تغطيها. أما في السنة الثانية هذه النسبة ارتفعت لتصل حسب بعض الباحثين إلى النسبة العادية التي يرون أنها تتراوح بين 20% و30%، أما في السنة الثالثة انخفضت جدا بسبب الاعتماد على الديون.

3-2-دراسة نسب التمويل (الهيكل المالي)

جدول رقم (09) نسب التمويل (الهيكل المالي) للمؤسسة

نسب الهيكل المالي	طريقة الحساب	2012	2013	2014
نسب التمويل الدائم	الخصوم غير الجارية/ الأصول غير الجارية	0,970	1,393	1,369
نسب التمويل الخاص	الأموال الخاصة / الأصول الغير جارية	0,977	0,999	0,953
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	1,400	1,322	1,337
نسبة التمويل الخارجي (المديونية)	مجموع الديون/مجموع الأصول	0,417	0,431	0,428

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

أ- نسب التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة وهي تعبر عن السياسة المالية للمؤسسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة لم تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة حيث بلغت نسبة التمويل الدائم خلال سنة 2012 (0.970)، ومن خلال هذه النسبة نلاحظ أن المؤسسة مولت جزء من الأصول الثابتة بالديون قصيرة الأجل حيث اعتمدت مؤسسة مطاحن الجلفة على سياسة تمويل المجازفة، وهذا قد يعرض المؤسسة لخطر عدم السداد، بينما في السنتين الموالتين نلاحظ أنه تم تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة.

ب- نسبة التمويل الخاص: نسب التمويل الخاص للمؤسسة شبه مستقرة خلال السنوات الثلاث، حيث نلاحظ أن الأموال الخاصة لا تغطي الأصول الثابتة كلياً، إلا أنها تغطي معتبر من الأصول الثابتة.

ج- نسب الاستقلالية المالية: اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل أصولها يرفع من استقلاليتها المالية، ومن خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية جيدة حيث أن الأموال الخاصة أكثر من ضعفي الديون خلال الفترة المدروسة.

د- نسبة التمويل الخارجي (المديونية): نلاحظ أن هذه النسبة شبه مستقرة خلال السنوات الثلاث، وهي أقل من الواحد لأن الأموال الخاصة أكبر إلى حد ما من مجمل الديون.

3-3- حساب نسب النشاط: يمكن حساب نسب النشاط الجدول التالي:

الجدول رقم(10): حساب نسب النشاط

2014	2013	2012	طريقة الحساب	البيان
0,591	0,501	0,113	معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال/إجمالي الأصول.	معدل دوران إجمالي الأصول
0,984	0,879	0,189	معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال/الأصول غير الجارية	معدل دوران الأصول الغير جارية
1,478	1,165	0,280	معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال/الأصول الجارية	معدل دوران الأصول جارية
35,437	9,978	6,569	معدل دوران النقدية = رقم الأعمال/الموجودات وما يماثلها.	معدل دوران النقدية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملاحق رقم (07)-(08).

أ- معدل دوران إجمالي الأصول: يتبين من الجدول أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة قد دار 0,113 مرة تقريباً خلال سنة 2012، أو بعبارة أيسر أن كل دينار مستثمر في الأصول حقق رقم أعمال قدره 0,113 دج. وفي السنتين الموالتين يزيد بقليل عن السنة الأولى وهذا يعني بأن كفاءة الإدارة في استثمار الموارد المالية المتاحة للمؤسسة في تدهور طفيف؛

ب- معدل دوران الأصول الغير جارية: أن الأصول غير الجارية كانت سبباً في انخفاض معدل دوران الأصول؛

ج- معدل دوران الأصول جارية: نلاحظ من الجدول أعلاه نلاحظ من خلال النسب لسنوات الدراسة أن تلك الأصول لم تكن سبباً في انخفاض معدل دوران إجمالي الأصول؛

د- معدل دوران النقدية: والجدير بالذكر إلى أنه لا توجد نسبة نموذجية مدروسة لمعدل دوران النقدية، لذا ينبغي القيام بمقارنة نسبة المؤسسة مع المؤسسات الناشطة في القطاع نفسه، أو مع النسب التاريخية لنفس المؤسسة نفسها.

3-4- حساب نسب الربحية: يمكن حساب مختلف نسب الربحية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(11): نسب الربحية

2014	2013	2012	طريق الحساب	البيان
0,028	0,005	0,001	النتيجة الإجمالية/ مجموع الأصول	نسبة ربحية الأصول
0,016	0,009	0,001	النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة	نسبة ربحية الأموال الخاصة

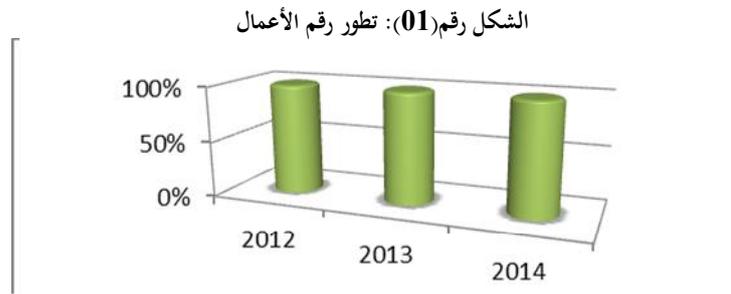
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (01).

أ- نسبة ربحية الأصول: تظهر هذه النسبة ما تم استخدامه من الأصول للحصول على النتيجة؛ أي أنها تقيس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة الموضوعة تحت تصرفها من مختلف المصادر، حيث من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنها تساوي 0.1%، 0.5%، 2.8% خلال سنوات الدراسة على التوالي، وتفسير ذلك أن كل دينار مستثمر في أسهم المؤسسة يعطي 0.001 دج، 0.005 دج، 0.028 دج كنتيجة إجمالية على التوالي.

ب- نسبة ربحية الأموال الخاصة: تستخدم هذه النسبة لقياس مدى نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أنها تساوي 0.1%، 0.9%، 1.6% خلال سنوات الدراسة على التوالي، وتفسير ذلك أن كل دينار مستثمر ضمن الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية تقدر بـ 0.001 دج، 0.009 دج، 0.016 دج على التوالي.

ثالثا: تحليل جدول حسابات النتائج

أ- رقم الأعمال: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رقم الأعمال معتبر خلال فترة الدراسة، فبالنسبة للسنة الأولى نلاحظ أنه كان منخفض نوعا ما، لأن المؤسسة عادت إلى النشاط في الثامن والعشرون من شهر جوان من السنة نفسها، وهذه السنة بمثابة سنة تأسيس المؤسسة حسب ما تم ذكره سابقا بناء على معطيات المؤسسة. ومن خلال الشكل التالي يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال خلال فترة الدراسة:



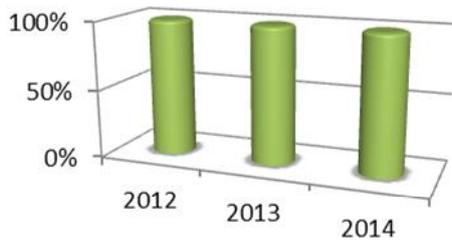
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على معطيات الملاحق رقم 07 و08.

ب- دراسة تطور القيمة المضافة للاستغلال: نلاحظ أنها موجبة خلال فترة الدراسة وهذا يدل على أن المؤسسة تحقق قيم مضافة من خلال عملياتها الإنتاجية، أي أن إنتاج السنة المالية أكبر من استهلاكها.

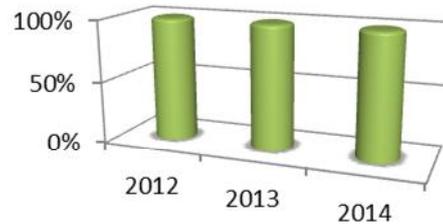
ومن خلال الشكل التالي يمكن ملاحظة تطور القيمة المضافة للاستغلال و صافى نتيجة السنة المالية

الشكل رقم(02): تطور القيمة المضافة للاستغلال

الشكل رقم(03): تطور صافي نتيجة السنة المالية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملاحق



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملاحق رقم 07 و08.

نلاحظ أن النتيجة الصافية تمثل ربح خلال فترة الدراسة، كما أنها تشهد ارتفاعاً من سنة لأخرى، وحسب ما هو ملاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن هذه النتيجة محققة من النشاط الاستغلالي للمؤسسة بنسبة معتبرة.

ج- النتيجة الصافية مقارنة برقم الأعمال

الجدول رقم (12): تطور النمو في رقم الأعمال والنتيجة الصافية الوحدة: 01 دج

البيان	2012	2013	2014
رقم الأعمال	194496783,180	914892994,950	1087946154,230
النتيجة الصافية	1133887,870	9128980,960	16486718,930
النتيجة الصافية/رقم الأعمال	0,006	0,010	0,015

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملاحق رقم 07 و08.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النتيجة الصافية تنمو ولو بنسب ضئيلة مقارنة برقم الأعمال خلال فترة الدراسة.

د- القدرة على التمويل الذاتي: يمكن حساب القدرة على التمويل الذاتي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): حساب القدرة على التمويل الذاتي

البيان	2012	2013	2014
نتيجة الدورة	1133887,87	9128980,96	16486718,93
مخصصات الإهلاكات ومخصصات خسائر القيمة	9985746,00	40912090,90	37692538,03
القدرة على التمويل الذاتي CAF	11119633,87	50041071,86	54179256,96

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الملاحق رقم 07 و08.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تتوفر على طاقة تمويلية جيدة خلال سنوات الدراسة.

الخاتمة:

إن الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر بغية مواكبة التطورات الحديثة في المجال المحاسبي والتي أسفرت على تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي والمستمد أساساً من معايير المحاسبة المالية الدولية، أضفى بعداً مالياً جديداً لمخرجاته (القوائم المالية) وزاد من مصداقيتها وثقتها، وبالتالي إمكانية الاعتماد على المعلومات المتضمنة فيها من طرف كل المستخدمين (خصوصاً المستثمرين) في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. ومن خلال الدراسة التطبيقية التي كانت على القوائم المالية لإحدى المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة مطاحن الجلفة) نجد أن:

- المؤسسة تعتمد على نوعين من مصادر التمويل، التمويل من المجمع في بداية كل سنة يقدم المجمع إعانات للمؤسسة مطاحن الجلفة لكونها حديثة التبعية للمجمع (مع العلم أنها مستقلة مالياً عن المجمع)، وأيضاً تعتمد على القروض من البنوك.

-نلاحظ أن رأس المال العامل سالب في السنة الأولى، حيث تفسير هذا هو أن المؤسسة في هذه السنة مولت جزء من الأصول الثابتة بالديون قصيرة الأجل، أما في السنتين الأخيرتين من الدراسة تم تسجيل ارتفاع كبير في رأس المال العامل الصافي، وهذا نتيجة لدخول المؤسسة في مشاريع استثمارية كبيرة، من خلال زيادة خطي إنتاج بالاستعانة بقرض بنكي. وأن احتياج في رأس المال العامل في السنة الأولى سالب وهو يدل على أن احتياجات الدورة مغطاة بواسطة موارد الدورة، أما في السنوات الموالية أصبحت غير مغطاة، وبالتالي على المؤسسة تحصيل حقوقها من الغير أو تصريف مخزونها حتى تحقق التوازن بين احتياجات الدورة وموارد الدورة.

-كما نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال كل سنوات فترة الدراسة.

- المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها يرفع من استقلاليتها المالية، وأيضا نلاحظ أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية جيدة حيث أن الأموال الخاصة أكثر من ضعفي الديون خلال الفترة المدروسة؛
 - نلاحظ أن الوضعية المالية مريحة نوعا ما في السنتين الأخيرتين للدراسة وهذا خلال نسب السيولة والمديونية ؛
 - نلاحظ أن المؤسسة قد حققت نتائج موجبة وامتزادة بشكل كبير خلال فترة الدراسة، وأن هذه النتائج قد حققتها المؤسسة من خلال نشاطها الاستغلالي بدرجة كبيرة.
- ومما سبق نجد ان المعلومات السابقة يمكن ان يستخدمها المستثمرين في عملية اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية.

قائمة الملاحق

الملاحق رقم: 04

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	800 000 000,00	
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (*)	274 492 844,00	
État de réévaluation		
État d'évaluation (*)		
Résultat net - Résultat net du groupe (*)	9 128 680,96	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-109 432 242,00	
Part de la société consolidante (*)		
Part des minoritaires (*)		
TOTAL I	1 045 098 923,96	
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	409 208 000,00	
Impôts (différés et provisions)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	3 887 406,24	
TOTAL II	413 095 406,24	
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	30 887 127,56	
Impôts	30 000 396,91	
Autres dettes	227 666 654,71	
Tribunaux passif		
TOTAL III	588 554 179,18	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 046 748 509,48	

(*) A affiner uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملاحق رقم: 03

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014		2013	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTES NON COURANTS					
État d'évaluation positif possible au regard					
Immobilisations incorporelles		40 280 371,16		40 280 371,16	
Immobilisations corporelles					
Terminés		236 428 722,84		236 428 722,84	
Bâtiements		564 430 278,60	648 543,00	563 789 057,60	
Autres immobilisations corporelles		286 944 717,89	101 502,00	286 843 215,89	
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Pièces et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 097 168 848,54	1 050 832,16	1 096 318 016,38	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		112 487 212,65		112 487 212,65	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 095 229 288,78	104 016,40	1 095 215 272,38	
Autres débiteurs		37 480 880,24	4 180 387,00	33 299 493,24	
Impôts et assimilés		7 600,00		7 600,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tribunaux		62 107 103,84		62 107 103,84	
TOTAL ACTIF COURANT		1 207 284 884,73	4 180 387,00	1 211 465 271,64	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 304 453 733,27	1 054 919,16	2 307 783 288,02	

الملاحق رقم: 02

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	800 000 000,00	
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (*)	374 492 844,00	
État de réévaluation	19 917 762,14	
État d'évaluation (*)		
Résultat net - Résultat net du groupe (*)	1 133 887,87	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-189 144 822,36	
Part de la société consolidante (*)		
Part des minoritaires (*)		
TOTAL I	1 085 987 871,64	
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisions)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	-7 828 941,76	
TOTAL II	-7 828 941,76	
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Autres débiteurs	387 381 786,31	
Impôts	50 202 537,72	
Autres dettes	880 004 682,84	
Tribunaux passif	-1,00	
TOTAL III	1 217 589 007,87	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 793 706 844,81	

(*) A affiner uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملاحق رقم: 01

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014		2013	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTES NON COURANTS					
État d'évaluation positif possible au regard					
Immobilisations incorporelles		40 280 371,16		40 280 371,16	
Immobilisations corporelles					
Terminés		236 428 722,84		236 428 722,84	
Bâtiements		564 430 278,60	648 543,00	563 789 057,60	
Autres immobilisations corporelles		286 944 717,89	101 502,00	286 843 215,89	
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Pièces et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 097 168 848,54	1 050 832,16	1 096 318 016,38	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		112 487 212,65		112 487 212,65	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 095 229 288,78	104 016,40	1 095 215 272,38	
Autres débiteurs		37 480 880,24	4 180 387,00	33 299 493,24	
Impôts et assimilés		7 600,00		7 600,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tribunaux		62 107 103,84		62 107 103,84	
TOTAL ACTIF COURANT		1 207 284 884,73	4 180 387,00	1 211 465 271,64	
TOTAL GENERAL ACTIF		2 304 453 733,27	1 054 919,16	2 307 783 288,02	

الملاحق رقم: 08

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT NATURE

NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes	1 097 488 734,23	914 802 764,95
Variation stocks produits fins et en cours	7 888 200,00	4 885 210,00
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
PRODUCTION DE L'EXERCICE	1 105 376 934,23	919 687 974,95
Autres consommés	632 682 927,13	412 027 041,52
Services extérieurs et autres consommations	24 434 427,89	14 120 330,02
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	657 117 355,02	426 147 371,54
RESULTEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	448 259 579,21	493 540 603,41
Charges de personnel	-102 149 387,75	-72 801 190,00
Impôts, taxes et versements assimilés	-4 218 146,73	-2 024 334,15
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	34 092 044,73	31 715 079,26
Autres produits opérationnels	61 634 077,47	34 915 289,24
Autres charges opérationnelles	-40 209 387,81	-1 211 683,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	37 682 236,03	-40 812 690,00
Rapport sur pertes de valeur et provisions		
V-RESULTAT OPERATIONNEL	93 598 769,42	11 586 685,50
Produits financiers		
Charges financières	-1 614 438,48	-2 289 637,74
VI-RESULTAT FINANCIER	-1 614 438,48	-2 289 637,74
VI-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	91 984 330,94	9 297 047,76
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (liabilités) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	91 984 330,94	9 297 047,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 141 412 946,71	-949 904 813,62
VI-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 049 428 615,77	-940 607 765,86
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-1 049 428 615,77	-940 607 765,86

الملاحق رقم: 07

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT NATURE

NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes	1 097 488 734,23	914 802 764,95
Variation stocks produits fins et en cours	7 888 200,00	4 885 210,00
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
PRODUCTION DE L'EXERCICE	1 105 376 934,23	919 687 974,95
Autres consommés	632 682 927,13	412 027 041,52
Services extérieurs et autres consommations	24 434 427,89	14 120 330,02
CONSOMMATION DE L'EXERCICE	657 117 355,02	426 147 371,54
RESULTEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	448 259 579,21	493 540 603,41
Charges de personnel	-102 149 387,75	-72 801 190,00
Impôts, taxes et versements assimilés	-4 218 146,73	-2 024 334,15
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	34 092 044,73	31 715 079,26
Autres produits opérationnels	61 634 077,47	34 915 289,24
Autres charges opérationnelles	-40 209 387,81	-1 211 683,00
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	37 682 236,03	-40 812 690,00
Rapport sur pertes de valeur et provisions		
V-RESULTAT OPERATIONNEL	93 598 769,42	11 586 685,50
Produits financiers		
Charges financières	-1 614 438,48	-2 289 637,74
VI-RESULTAT FINANCIER	-1 614 438,48	-2 289 637,74
VI-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	91 984 330,94	9 297 047,76
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (liabilités) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	91 984 330,94	9 297 047,76
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 141 412 946,71	-949 904 813,62
VI-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-1 049 428 615,77	-940 607 765,86
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-1 049 428 615,77	-940 607 765,86

الملاحق رقم: 06

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	800 000 000,00	800 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (*)	218 128 582,84	374 492 844,00
État de réévaluation		
État d'évaluation (*)		
Résultat net - Résultat net du groupe (*)	18 488 718,00	9 128 680,96
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-189 432 242,36	
Part de la société consolidante (*)		
Part des minoritaires (*)		
TOTAL I	1 046 819 068,48	1 184 121 524,96
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières	409 208 000,00	409 208 000,00
Impôts (différés et provisions)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	4 587 406,24	3 887 406,24
TOTAL II	413 795 406,24	413 095 406,24
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Autres débiteurs	387 381 786,31	387 381 786,31
Impôts	2 387 989,68	30 000 396,91
Autres dettes	284 433 991,72	227 666 654,71
Tribunaux passif		
TOTAL III	674 203 767,71	645 048 838,93
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	1 134 818 242,43	1 238 265 769,13

(*) A affiner uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

الملاحق رقم: 05

Mouline Djefla Spa
Zone Industrielle BP 204 Djefla
N° D'IDENTIFICATION: 08981701008703

EDITION_DU_09/04/2015 17:44
EXERCICE: 01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014		2013	
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTES NON COURANTS					
État d'évaluation positif possible au regard					
Immobilisations incorporelles		40 280 371,16		40 280 371,16	
Immobilisations corporelles					
Terminés		236 428 722,84		236 428 722,84	
Bâtiements		564 430 278,60	648 543,00	563 789 057,60	
Autres immobilisations corporelles		286 944 717,89	101 502,00	286 843 215,89	
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					

الهوامش والمراجع:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم:74، المؤرخة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص03.
2. عياد السعدي، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب السكاكين والصنابير(B-C-R) سطيف-، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص: العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة-الجزائر-، 2014، ص ص 49-50.
3. عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد(IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة الشلف- الجزائر-، ص291.
4. أحسين عثمان، سعاد شعابنية، النظام المالي المحاسبي كأحد أهم متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 06 - 07 ماي 2012، ص05.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم:74، المؤرخة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص04.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية، العدد رقم:27، المؤرخة بتاريخ 28 مايو 2008، ص11.
7. جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، الصفحات الزرقاء، بوية - الجزائر، 2011، ص14.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ص: 4.
9. الصفحات الزرقاء، النظام المحاسبي المالي، البوية، الجزائر، 2008، ص ص: 10-11.
10. دار بلقيس، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2009، ص ص: 9-10.
11. بلعروسي احمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 22. بتصرف.
12. أحسين عثمان، سعاد شعابنية، مرجع سابق، ص 07.
13. حنان رضوان حلوة، مبادئ المحاسبة المالية: القياس والإفصاح في القوائم المالية، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص19.
14. مبارك لسوس، مرجع سابق، ص ص 38-39.
15. المرجع نفسه، ص 39.
16. المرجع نفسه، ص 39.